الأمم المتحدة

TD/B/EX(63)/2

مؤتمر الأمم المتحدة
للتجارة والتنمية

Distr.: General
8 August 2016
Arabic
Original: English

مجلس التجارة والتنمية

الدورة التنفيذية الثالثة والستون

جنيف، ٢٧-٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦

البند ٢ من جدول الأعمال المؤقت

الأنشطة التي يضطلع بها الأونكتاد دعماً لأفريقيا

تقرير أعده الأمين العام للأونكتاد

موجز تنفيذي

يتضمن تقرير هذا العام عن الأنشطة التي اضطلع بها الأونكتاد دعماً لأفريقيا في الفترة الممتدة من أيار/مايو ٢٠١٥ إلى نيسان/أبريل ٢٠١٦. ويوثق التقرير أثر عمل الأونكتاد على التنمية في أفريقيا في المجالات التالية: تحويل الاقتصادات، ومعالجة نقاط الضعف وبناء القدرة على التكيف، وتحسين القدرة التنافسية، وإثراء التعددية، وتمكين الناس والاستثمار في مستقبلهم على النحو المبين في *تقرير الأونكتاد السنوي لعام ٢٠١٥*.

GE.16-13690(A)

1613690

الرجاء إعادة الاستعمال

المحتويات

الصفحة

أولاً – الملامح الرئيسية البارزة ٣

ثانياً – المشاريع والبعثات ٤

ثالثاً – نتائج وأثر الأنشطة التي يضطلع بها الأونكتاد دعماً لأفريقيا ٥

ألف– تحويل الاقتصادات الأفريقية ٥

باء – معالجة نقاط الضعف في الاقتصادات الأفريقية وبناء قدرتها على التكيف ٩

جيم– تحسين قدرة الاقتصادات الأفريقية على المنافسة ١٣

دال – توظيف التعددية لخدمة البلدان الأفريقية ١٨

هاء – تمكين الأفارقة والاستثمار في مستقبلهم ٢١

واو – تقييم الأثر العام ٢٣

أولاً- الملامح الرئيسية البارزة

١- قدم الأونكتاد في عام ٢٠١٥ عدة مساهمات حاسمة إلى تظاهرات دولية رئيسية كان لها أثر على وضع السياسات في أفريقيا وستؤثر نتائجها على أفريقيا وعلى برنامج عمل الأونكتاد في أفريقيا.

٢- وساهمت المنظمة في تنفيذ خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. ويُلزم اعتماد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة البلدانَ الأفريقية بالعمل على تعزيز سعيها إلى إنجاز تحول هيكلي من أجل تحقيق تنمية مستدامة. ونجاح أفريقيا في تحقيق هذه الأهداف تحول حاسم لضمان إحراز تقدم عالمي بشأن تنفيذها. وينبغي في هذا السياق أن تستمر جهود أفريقيا الرامية إلى تحويل اقتصاداتها. وقد وضع الأونكتاد هذا التحول الاقتصادي ضمن أولويات برنامج عمله في البلدان النامية والأفريقية. واضطلع الأونكتاد، باعتباره قائد مجموعة وكالة الأمم المتحدة المعنية بالتجارة والقدرة الإنتاجية، بدور محوري في تحديد الأهداف المرتبطة بالهدف ١٧ المتعلق بالشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة.

٣- وتميّزت مشاركة الأونكتاد في المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، الذي عُقد في أديس أبابا في حزيران/يونيه ٢٠١٥، بتنظيم عدد من التظاهرات الموازية؛ الأمر الذي ساهم في الأفكار القائمة على البحوث والمشورة في مجال السياسات فيما يتصل بأبعاد مختارة من أبعاد التمويل. فقد ناقشت إحدى التظاهرات الموازية مثلاً طرق تمويل أهداف التنمية المستدامة، مع التركيز على تحقيق أقصى قدر من الفوائد بأدنى حد من مخاطر الاستثمار الخاص. واقترح الأونكتاد ضمن *تقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠١٤* خطة عمل للاستثمار في هذه الأهداف باعتبارها أساساً للمداولات في هذه التظاهر الموازية رفيعة المستوى.

٤- وقدم الأونكتاد دعماً نشطاً إلى البلدان الأفريقية، لا سيما خلال الأعمال التحضيرية للمؤتمر الوزاري العاشر لمنظمة التجارة العالمية، الذي عُقد بنيروبي في الفترة من ١٥ إلى ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥. فقد ساعد الأونكتاد المجموعة الأفريقية على إعداد مواقف تفاوضية موضوعية بشأن الزراعة، والخدمات، ودخول الأسواق غير الزراعية، والمعاملة الخاصة والتفضيلية، وربطها جميعاً بأهدافها الإنمائية الأوسع نطاقاً. وساهم هذا الدعم في تحقيق البلدان الأفريقية بعض النتائج الإيجابية في المؤتمر، مثل القرارات المتعلقة بتحسين قواعد المنشأ التفضيلية لفائدة أقل البلدان نمواً، وتوسيع نطاق الإعفاء المتعلق بالمعاملة التفضيلية للخدمات وموردي الخدمات في هذه البلدان. ونظم الأونكتاد أيضاً سلسلة من التظاهرات ركزت على مختلف جوانب التجارة والتمويل والاستثمار والتنمية. وتضمنت هذه التظاهرات دورة حول تعزيز الاستثمار في القدرات الإنتاجية بتعاون مع الاتحاد الأفريقي وحكومة كينيا.

برنامج الأونكتاد للإحاطة الإعلامية لأعضاء الحكومات

٥- تضمن دعم الأونكتاد لأفريقيا في عام ٢٠١٥ أيضاً مبادرة برنامج إحاطة إعلامية لأعضاء الحكومات، يرمي إلى توسيع أسس معارف أعضاء حكومات البلدان النامية بشأن مسائل التجارة والتنمية. فقد استفادت حكومتا مدغشقر وملاوي مثلاً من هذه الإحاطات الإعلامية. ويرمي برنامج الأونكتاد هذا إلى تحقيق هدفين اثنين هما:

(أ) إطلاع أعضاء الحكومات على آخر مستجدات التنمية الاقتصادية العالمية والإقليمية، والقضايا والتحديات الرئيسية التي تواجهها بلدانهم في سعيها جاهدة إلى ضمان رفاهها الاقتصادي. ويتضمن ذلك الحالة الراهنة لبيئة التمكين في مجال التجارة والتنمية، فضلاً عن أي جانب من جوانب المفاوضات الدولية و/أو خطة التنمية العالمية التي قد تشكل مخاطر أو تكون فرصاً لاستراتيجياتها الإنمائية الوطنية؛

(ب) إتاحة مساحة لحوار رفيع المستوى يمكّن القيادات السياسية من الانخراط في حوار منظم وصريح مع كبار المسؤولين التنفيذيين في المنظمات الدولية، ومع الشخصيات البارزة التي تشارك في وضع السياسات الدولية. ويرمي هذا الحوار إلى تهيئة مجال يسمح بتبادل الأفكار والخبرات، لا سيما ما يتعلق بالاستراتيجيات الناجحة والتخفيف من حدة المسائل الشائكة.

ثانياً- المشاريع والبعثات

٦- بلغ مجموع نفقات الأونكتاد على المشاريع الإقليمية والقطرية في أفريقيا في عام ٢٠١٥ ما قدره ١٢,٥ مليون دولار، أو ما نسبته ٣١,٥ في المائة من مجموع نفقات المشاريع.

٧- وتوجد في الوقت الراهن سبعة مشاريع طور التنفيذ في أفريقيا على الصعيد الإقليمي و٧٤ مشروعاً على مستوى فرادى البلدان، تشمل ٣٩ بلداً.

٨- ونظم موظفو الأونكتاد وكبار موظفيه الإداريين ما مجموعه ٣٧٧ بعثة[(١)] في الفترة من كانون الثاني/يناير إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ شملت زيارات إلى بلد أفريقي أو أكثر. وتضمنت هذه البعثات تنظيم وحضور و/أو تقديم عروض في التظاهرات الرفيعة المستوى، والحلقات الدراسية، وحلقات العمل، والخدمات الاستشارية التقنية، والمساعدة التقنية في أثناء تنفيذ المشاريع وأنشطة الدعوة، بما في ذلك إصدار التقارير الرئيسية للأونكتاد.

(١) تُعرَّف "البعثة" بأنها رحلة رسمية يضطلع بها موظف ما (سواء كان يعمل بعقد مؤقت، أو محدد المدة، أو دائم، ويكون من موظفي الخدمات العامة، وموظفي الفئة الفنية، والمديرين، والأمين العام المساعد، ووكيل الأمين العام)، كما هو مسجل في طلب سفر الموظف. ويمكن أن تتضمن رحلة البعثة نفسها زيارات إلى أكثر من بلد أفريقي، وأن يرافق موظفون آخرون من الأونكتاد الموظف المعني. وتتضمن أيضا سفر موظفي الأونكتاد مجانا، ولو أن هذه الترتيبات تستثني تكاليف سفر الخبراء الاستشاريين. ولربما لم تُدرج بعض البعثات في شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ بسبب المسائل التقنية المرتبطة بالانتقال إلى العمل بنظام أوموجا الجديد.

٩- وقد تمخضت عن هذه البعثات وعددها ٣٧٧ بعثة (رحلات عمل رسمية على جميع مستويات الموظفين) و٤٢٣ زيارة إلى ٤٦ بلداً من أصل ٥٤ بلداً أفريقياً.

١٠- ويرد في الشكل أدناه توزيع بعثات موظفي الأونكتاد في أفريقيا في عام ٢٠١٥ (٤٢٣ زيارة) بحسب مواضيعها الأساسية أو فئاتها:

توزيع بعثات موظفي الأونكتاد إلى أفريقيا في عام ٢٠١٥حسب مواضيعها الأساسية

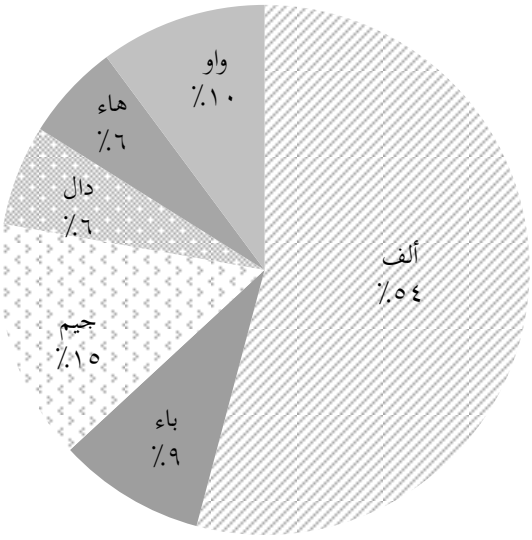

ألف– التجارة والتكامل الإقليمي ومسائل المنافسة المرتبطة بالتجارة، وتيسير التجارة، والمفاوضات التجارية، بما في ذلك التجارة الإلكترونية (٥٤ في المائة)

باء– الديون والتمويل (٩ في المائة)

جيم– الاستثمار والمسائل المرتبطة باستثمارات القطاع الخاص وتطوير المشاريع والملكية الفكرية (١٥ في المائة)

دال– البيئة، والموارد الطبيعية، والتكنولوجيا، بما في ذلك التجارة الإلكترونية (٦ في المائة)

هاء– المسائل المرتبطة بعامل السوق، وتنويع الاقتصاد، ومسائل الخروج من وضع أقل البلدان نمواً (٦ في المائة)

واو– مسائل أخرى (١٠ في المائة)

المصدر: بيانات الأونكتاد استناداً إلى ٤٢٣ زيارة إلى البلدان الأفريقية في عام ٢٠١٥.

ملاحظة: تُصنف البعثة ضمن فئة "أخرى" عندما يسافر أحد الموظفين إلى عدة بلدان للنظر في مواضيع متعددة، كما هو الحال مثلاً بالنسبة لموضوع تمكين الناس.

ثالثاً– نتائج وأثر الأنشطة التي يضطلع بها الأونكتاد دعماً لأفريقيا

ألف– تحويل الاقتصادات الأفريقية

١١- تتيح بحوث وتحاليل الأونكتاد توصيات سياساتية عملية لدعم جهود البلدان الأفريقية الرامية إلى تحويل اقتصاداتها، وتسريع تنميتها المستدامة، وتيسير اندماج هذه المنطقة في الاقتصاد العالمي.

تحويل الاقتصادات الريفية الأفريقية

١٢- صدر *"تقرير أقل البلدان نمواً لعام ٢٠١٥: تحويل الاقتصادات الريفية"* في أكثر من ٢٥ مدينة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥. ويركز التقرير، كما يشير إلى ذلك عنوانه، على تحويل الاقتصادات الريفية، ويوضح كيف أن النساء يشكلن نصف القوى العاملة الريفية في أقل البلدان نموا، لكنهن يواجهن قيوداً شديدة في سعيهن إلى تحقيق إمكاناتهن الإنتاجية؛ الأمر الذي يبطئ وتيرة تحول المناطق الريفية. ويورد التقرير تفاصيل سلسلة من التدابير السياساتية الرامية إلى اعتماد نهج جديد للتنمية الريفية، يرتكز على التحول الهيكلي الموجه نحو الفقر ويشار إليه بالمختصر الإنكليزي "POST".

الاستفادة القصوى من الخدمات وتجارة الخدمات من أجل تحول هيكلي وتنمية أوسع

١٣- صدر *"تقرير التنمية الاقتصادية في أفريقيا عام ٢٠١٥: تحرير قدرات تجارة الخدمات في أفريقيا من أجل تحقيق النمو والتنمية* في العديد من البلدان الأفريقية" في تموز/يوليه ٢٠١٥. ويدعو التقرير إلى الاستفادة القصوى من تجارة الخدمات في أفريقيا، باعتبارها محركاً للنمو، وإتاحة فرص العمل والتنمية؛ ويقدم التقرير توصيات عملية في هذا الصدد. وعُممت المحاور الرئيسية ونتائج السياسات الواردة في التقرير بين مجموعة من كبار المسؤولين الحكوميين من أقل البلدان الأفريقية نمواً الناطقة بالفرنسية في كوتونو في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥. ونوه وزير التجارة والصناعة والاقتصاد غير الرسمي السنغالي خلال إحدى حلقات العمل التي نظمها الأونكتاد بالبحوث والتحاليل الرصينة التي وردت في التقرير.

١٤- وأجرى الأونكتاد خلال الفترة المشمولة بالتقرير سلسلة من حلقات العمل في أفريقيا من أجل بناء القدرات البشرية والمؤسسية للجهات الأفريقية صاحبة المصلحة بغية انتهاز الفرص التي يتيحها قطاع الخدمات وتجارة الخدمات، باعتبارهما محرك التحول الاقتصادي.

بناء قدرات المسؤولين التجاريين الأفارقة المنخرطين في مفاوضات تجارة الخدمات

١٥- قطاع الخدمات عنصر أساسي في الأداء الفعلي للاقتصادات الوطنية. وتحتاج البلدان الأفريقية لقطاع خدمات منتج وفعال يساعدها على تعزيز قدرة قطاعاتها الأخرى على التنافس، كونها قطاعات ذات أهمية بالغة في تحولها الاقتصادي. ونظّم الأونكتاد في هذا الصدد سلسلة من حلقات العمل التدريبية خلال الفترة المشمولة بالتقرير من أجل بناء قدرات المفاوضين الأفارقة المنخرطين في مفاوضات تجارة الخدمات سواء على المستوى الثنائي، أو الإقليمي، أو متعدد الأطراف. فقد نظم كل من الأونكتاد ومفوضية الاتحاد الأفريقي مثلاً حلقات عمل تدريبية بشأن مفاوضات تجارة الخدمات استفاد منها مفاوضو الاتحاد الأفريقي في منطقة التجارة الحرة القارية التي عُقدت في نيروبي في آب/أغسطس ٢٠١٥ (للبلدان الناطقة بالإنكليزية)، وحلقات أخرى في داكار في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ (للبلدان الناطقة بالفرنسية). ومن

ثم، فقد استفاد من هذا التدريب ما يزيد على ٢٠ مفاوضاً تجارياً ينتمون إلى ١٩ بلداً أفريقياً ناطقاً بالإنكليزية، و٤ جماعات اقتصادية إقليمية أفريقية[٢]، ومفوضية الاتحاد الأفريقي.

١٦- وطلب أحد ممثلي الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، في حلقة العمل للبلدان الناطقة بالفرنسية، إلى الأونكتاد استعراض سياسات الدول الأعضاء في مجال الخدمات الإقليمية. واستجابة لهذا الطلب، وضع الأونكتاد منهجية تساعد لجنة الجماعة والدول الأعضاء على إعداد استعراض لسياسات الخدمات الإقليمية، ودراسة تأهبها التنظيمي، والمسائل المرتبطة بتنمية هذا القطاع.

١٧- وينظم الأونكتاد أنشطته هذه عن طريق ركائز عمله الثلاث - البحث والتحليل، وتقديم المساعدة التقنية، وبناء توافق الآراء - من أجل مساعدة البلدان الأفريقية على تسخير الاستثمار المحلي والأجنبي، باعتبارهما وسيلة تحفز هذه البلدان على تحويل هياكل اقتصاداتها.

تسخير الاستثمار لأغراض التحول الهيكلي عن طريق عمليات استعراض سياسات الاستثمار

١٨- تساعد عمليات استعراض الأونكتاد لسياسات الاستثمار في البلدان الأفريقية على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر عن طريق إجراء دراسات تشخيصية للأطر القانونية والتنظيمية والمؤسسية للاستثمارات لكل بلد على حدة، وتحديد المجالات التي ينبغي النهوض بها. ولا ترمي عمليات استعراض سياسات الاستثمار إلى استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر فحسب، بل أيضاً إلى الاستفادة منها أكثر. وأصدر الأونكتاد خلال الفترة المشمولة بالتقرير أحد هذه الاستعراضات عن مدغشقر، حيث نوقش في حلقة عمل وطنية في أنتاناناريفو في أيلول/سبتمبر، وقُدم في استعراض الأقران الحكومي الدولي في جنيف، بسويسرا، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥. وبدأ بالإضافة إلى ذلك إعداد استعراض سياسة الاستثمار في غامبيا.

١٩- وقدّم الأونكتاد، ضمن مساعدته للبلدان على تنفيذ توصيات استعراض سياسة الاستثمار وزيادة تحسين بيئاتها الاستثمارية، مساعدة تقنية إلى البلدان المستفيدة من هذه الاستعراضات. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، ساعد الأونكتاد، بالتعاون مع البنك الدولي، حكومة كينيا على وضع وثيقة سياستها الوطنية في مجال الاستثمار. وعلاوة على ذلك، أوصى الأونكتاد حكومتي الكونغو والسودان بتحديد أولوياتهما من أجل تنفيذ توصيات استعراض سياسة الاستثمار، وقدم تعليقاته إلى حكومة بوتسوانا بشأن صياغة قانون الاستثمار في هذا البلد.

(٢) السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، وجماعة شرق أفريقيا، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي.

٢٠- ويُعد الأونكتاد، بعد مرور حوالي خمس أو ست سنوات تقريباً على استكمال استعراض سياسات الاستثمار، تقرير التنفيذ الذي يقيّم مدى تنفيذ توصيته. وأصدر الأونكتاد خلال الفترة المشمولة بالتقرير تقرير التنفيذ للمغرب، واستكمل تنفيذ مشروع تقرير التنفيذ لبنن.

تسخير الاستثمار لأغراض التحول الهيكلي عن طريق أدلة الأونكتاد الاستثمارية

٢١- ترمي أدلة الاستثمار التي يتيحها الأونكتاد على شبكة الإنترنت (الأدلة الإلكترونية) إلى إذكاء وعي مجتمع المستثمرين الدوليين بفرص الاستثمار وشروطه في البلدان المستفيدة. وتصوغ الحكومات المستفيدة هذه الأدلة الإلكترونية تحت إشراف الأونكتاد. وتتضمن موارد هذه الأدلة معلومات عن تكاليف الموظفين، والإيجار، وخدمات المنافع العامة، وتكاليف عوامل الإنتاج التي يتحملها المستثمرون، فضلاً عن طرق التواصل مع جهات التنسيق الحكومية الرئيسية، ومختلف ردود الأفعال والتعليقات والتنبيهات التي يتيحها المستثمرون الموجودون في البلد. ووُضعت أدلة إلكترونية لكل من أوغندا، وبنن، وبوروندي، وجيبوتي، ورواندا، والكونغو، وكينيا.

الاستفادة القصوى من التكنولوجيا لأغراض تحويل الاقتصادات الأفريقية عن طريق عمليات الأونكتاد لاستعراض سياسات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

٢٢- بدأ الأونكتاد، بناء على طلب الوزارة المصرية للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، يُحضِّر في عام ٢٠١٥ استعراضاً لسياسات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل مساعدة مصر على وضع استراتيجية وطنية للتجارة الإلكترونية. ويعمل الأونكتاد على إجراء تقييم شامل ودراسة تشخيصية للتجارة الإلكترونية حالياً في هذا البلد من أجل تحديد الأهداف القصيرة والمتوسطة والطويلة الأجل، فضلاً عن توصياته في مجال السياسة العامة. وتهدف استعراضات الأونكتاد لسياسات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى مساعدة البلدان على تسخير إمكانات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض النمو التحولي.

٢٣- وبإمكان الأونكتاد أيضاً مساعدة البلدان الأفريقية على إيجاد وسائل لتحويل اقتصاداتها فعلاً، وذلك بتسخير مصادر محددة للتمويل الإنمائي، والاستفادة من خبرات مواطنيها في الشتات.

تنظيم حوار سياساتي رفيع المستوى بشأن الشتات الإثيوبي

٢٤- أجرى الأونكتاد، بناء على طلب من حكومة إثيوبيا، دراسة شاملة عن كيفية تعزيز دور الشتات الإثيوبي في التحول الاجتماعي والاقتصادي لهذا البلد. وقُدمت النتائج والاستنتاجات الأولية لهذه الدراسة خلال الاحتفال باليوم الوطني الأول للشتات الإثيوبي (آب/أغسطس ٢٠١٥)، والحوار الرفيع المستوى (كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥)، اللذين نُظما في أديس أبابا. وجمع الحوار الرفيع المستوى نحو ٦٠ مشاركا، بمن فيهم واضعو السياسات،

والمستشارون والخبراء من المؤسسات العامة والخاصة في إثيوبيا، فضلاً عن مشاركين من الشتات الإثيوبي، وخبراء استشاريين مستقلين، وممثلي المنظمات الدولية الموجودة في أديس أبابا.

باء- معالجة نقاط الضعف في الاقتصادات الأفريقية وبناء قدرتها على التكيف

٢٥- يساعد الأونكتاد البلدان الأفريقية على الحد من ضعف اقتصاداتها بسبب اعتمادها على السلع الأساسية، وعلى البحث عن فرص لزيادة قيمة مضافة إلى أنشطتها الاقتصادية من السلع الأساسية، بما في ذلك السلع الزراعية.

توصيات السياسات العامة القائمة على البحوث

٢٦- يوجد أربعة من كبار منتجي الكاكاو الخمسة في العالم في غرب أفريقيا. ويستعرض تقرير الأونكتاد المعنون *"هيكل صناعة الكاكاو: إدماج صغار المزارعين في سلاسل القيمة العالمية (٢٠١٦)"* بعض الأنماط الحديثة في صناعة الكاكاو وآثارها المحتملة على الجهات صاحبة المصلحة على امتداد سلاسل القيمة، لا سيما على صغار مزارعي الكاكاو في أفريقيا، الذين يمثلون العمود الفقري لإنتاج الكاكاو. ويناقش التقرير اندماج هذه الفئة في الأسواق العالمية استناداً إلى دراسات قائمة على حالات إفرادية محددة لمزارعين في غانا، والكاميرون، وكوت ديفوار. ويبرز التقرير بعض التوصيات السياساتية الرئيسية التي من شأنها أن تساعد الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع الدولي على تطوير اقتصاد مستدام قائم على الكاكاو، وذلك بتمكين المزارعين، وما يتماشى مع الخطة العالمية للكاكاو المعتمدة في المؤتمر العالمي الأول للكاكاو في أبيدجان في عام ٢٠١٢.

٢٧- وعقد المؤتمر والمعرض السابع عشر لتجارة وتمويل النفط والغاز والمعادن في أفريقيا، المعروف بالمختصر الإنكليزي "OILGASMINE"، في السودان في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥. واستقطبت هذه التظاهرة أكثر من ٧٠٠ مشارك واهتماماً إعلامياً واسعاً. وتضمن برنامج المؤتمر مشاركة ٧٠ متكلماً ومديراً للمناقشات، بمن فيهم متكلمون أفارقة من إثيوبيا، وأوغندا، والسودان، والكونغو، وكينيا، ومصر، وناميبيا، والنيجر. وسلطت هذه التظاهرة الضوء على عمل الأونكتاد في السودان وفي مناطق أخرى في أفريقيا، وفتحت عدة سبل لاستكشاف الأعمال المقبلة في مجال بناء القدرات في قطاع السلع الأساسية ودور الصناعات الاستخراجية في تعزيز التنمية المستدامة في جميع أنحاء أفريقيا. وقد تمحور الموضوع الرئيسي للمؤتمر حول كيفية إنشاء المزيد من فرص العمل التي تتيح أجراً مستقراً ولائقاً وعيشاً كريماً والعمل في الوقت نفسه على حماية البيئة وتعزيز الإدماج الاجتماعي في أفريقيا.

٢٨- وبادر الأونكتاد في عام ٢٠١٥، في إطار سعيه إلى تحسين الروابط الإنمائية في قطاع المعادن في وسط أفريقيا، بتنفيذ مشروع لتعزيز قدرة الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا على النهوض بروابطها الإنمائية في قطاع الصناعات الاستخراجية. وحضر ممثلون

عن القطاعين العام والخاص من تشاد، وغينيا الاستوائية، والكونغو حلقة عمل إقليمية في نجامينا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥. وحققت حلقة العمل، التي نظمت بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، أهدافها الرئيسية بنجاح، حيث انصب أحد أهدافها على تمكين المشاركين من استيعاب أفضل للقضايا المتصلة بالمحتوى المحلي، والروابط التجارية والتنموية في قطاع الموارد المعدنية في أفريقيا الوسطى.

٢٩- ويساهم الأونكتاد في تخفيف تحمل عبء الديون على البلدان الأفريقية بفضل خدماته الاستشارية التقنية المحددة الهدف التي يتيحها لهذه البلدان من أجل إدارة ديونها ضمن برنامج نظام إدارة الديون والتحليل المالي (برنامج نظام إدارة الديون).

٣٠- ويقدم البرنامج الدعم إلى البلدان النامية وأقل البلدان نمواً من أجل تعزيز قدراتها على إدارة ديونها بطريقة فعالة ومستدامة، ودعم جهودها للحد من الفقر، وتحقيق التنمية، والحكم الرشيد.

٣١- وتكمن الميزة النسبية لهذا البرنامج في المجالات المتصلة بتنفيذ نظم إدارة الديون، والتحقق من بياناتها، وإحصاءاتها، وتحليلها الأساسي. ويستخدم اثنان وعشرون بلداً أفريقياً حالياً نظام إدارة الديون لإدارة جميع الديون الحكومية أو جزءاً منها. ويضطلع برنامج نظام إدارة الديون بأنشطة التعاون التقني خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وهي الأنشطة التي أسفرت عن نتائج ملموسة ومستدامة في البلدان التالية: أنغولا، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وزامبيا، والسودان، والغابون، وموريتانيا (لتحسين تسجيل الديون في هذه البلدان)، وفي إثيوبيا، وأنغولا، وتشاد، وزامبيا، وكوت ديفوار (لدعم مكاتب الديون الوطنية المختصة في إعداد جداول زمنية لإقرار بيانات الديون)؛ وفي زامبيا، وكوت ديفوار (للمساعدة على إعداد نشرات إحصائية عن الدين الوطني). واستفادت حكومتا زمبابوي، وموريتانيا خلال الفترة المشمولة بالتقرير، من مساعدة برنامج إدارة نظام الديون على تصميم وصياغة أدلة مكتب الدين الداخلي؛ واستفادت حكومتا كوت ديفوار وموريتانيا من دمج نظام إدارة ديونها في تطبيقاتها المالية الحكومية الأخرى.

٣٢- ويدعم الأونكتاد أيضاً البلدان الأفريقية في إدارة تحمل عبء ديونها بالعمل على التأثير على السياسة العالمية ذات الصلة بإدارة الديون السيادية وآليات تسويتها.

٣٣- وعقب اعتماد الجمعية العامة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ للقرار ٣١٩/٦٩ بشأن المبادئ الأساسية لعمليات إعادة هيكلة الديون السيادية، فضلاً عن وضع الصيغة النهائية في أيار/مايو ٢٠١١ لمبادئ الأونكتاد بشأن تشجيع الإقراض والاقتراض السياديين المسؤولين، وإصدار خريطة طريق ودليل الأونكتاد لتسوية الديون السيادية في نيسان/أبريل ٢٠١٥؛ ونظّم الأونكتاد بعثة حوار بشأن سياسات الدين في أفريقيا خلال الفترة من تشرين الأول/أكتوبر إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥. وكان هدف البعثة إشراك كبار صانعي السياسات والمنظمات الحكومية الدولية في مبادرات الأونكتاد في مجال سياسات الدين وزيادة الوعي بالتحديات المتنامية التي تواجهها أفريقيا في مجال القدرة على تحمل الدين.

٣٤- وينفذ الأونكتاد مشروعاً بشأن الإطار التنظيمي والمؤسسي لإدارة الديون السيادية لبناء قدرات خمسة من أقل البلدان نمواً على وضع سياسات، اثنان منها من البلدان الأفريقية (توغو وموريتانيا). ونُظمت في عام ٢٠١٥ حلقتا عمل لتعزيز قدرات المسؤولين الحكوميين في هذه البلدان على تطبيق مبادئ الأونكتاد بشأن تشجيع الإقراض والاقتراض السياديين المسؤولين، وذلك بهدف تحديد الثغرات الموجودة في الأطر التنظيمية والمؤسسية لهذه البلدان وتأثيرها على إدارة الديون السيادية، ومناقشة خيارات السياسة العامة المناسبة.

٣٥- وينفذ الأونكتاد حالياً مشروعاً بشأن تعزيز قدرات إدارة الاقتصاد الكلي دعماً للنمو وتعزيزاً للتعاون المالي والنقدي الإقليمي بين بلدان مختارة في أمريكا اللاتينية والكاريبي وغرب ووسط أفريقيا؛ ويرمي المشروع إلى مساعدة بلدان غرب ووسط أفريقيا على تحقيق التكامل المالي والنقدي.

٣٦- وفي إطار هذا المشروع يسهم عدد من البحوث التي أُنجزت حتى الآن في إتاحة معرفة وفهم جديدين للآليات والسياسات التي تتوخاها البلدان النامية في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية لتحقيق تكامل مالي ونقدي إقليمي. وتضمَّن المشروع أيضاً تقارير طُلب إعدادها ركزت على آليات أسعار الصرف الإقليمية ونظم الدفع في أفريقيا. وركزت التقارير الأخرى التي وصلت مراحلها الأخيرة على ما يلي: (أ) الإنتاج الإقليمي وآثار التكامل الإقليمي على العمالة؛ (ب) توفير التمويل الإنمائي الطويل الأجل عن طريق المصارف الإنمائية الإقليمية والمؤسسات العامة الأخرى، مثل الصناديق السيادية.

٣٧- ويواصل *"تقرير التجارة والتنمية، ٢٠١٥: وضع البنيان المالي العالمي في خدمة التنمية"* تقديم توجيهاته إلى البلدان الأفريقية بشأن كيفية التعامل مع نقاط الضعف التي تفرزها العولمة ويفرضها النظام المالي الدولي. ويتناول الفصل الأول من التقرير التطورات الأخيرة في أسواق السلع الأساسية التي لها أهمية خاصة بالنسبة للعديد من البلدان المعتمدة على السلع الأساسية في أفريقيا. ويشير التقرير، ضمن لمحة عامة عن الاتجاهات الإقليمية بشأن حالة الديون الخارجية للبلدان النامية، إلى أن أفريقيا تتميز بكونها منطقة لم يتعد فيها كثيراً مجموع ديونها في عام ٢٠١٣ ما كان عليه في التسعينات، وذلك بفضل برامج خفض الديون. ويحذر التقرير، على الرغم من متانة الاقتصاد الكلي بالنسبة لمسألة الديون الخارجية، من أن من شأن العديد من المناطق النامية، بما فيها أفريقيا، أن تواجه صعوبات متزايدة خلال السنوات القادمة بسبب تراجع التدفقات الرأسمالية الخاصة، وعدم قدرة أسعار السلع الأساسية على الارتفاع من جديد.

٣٨- ويدعم الأونكتاد الفئات الضعيفة من البلدان الأفريقية مثل أقل البلدان نموا، والبلدان النامية غير الساحلية، لتجاوز مصادر نقاط ضعفها، ومساعدتها على بناء قدراتها لتحمل الصدمات. وقدم الأونكتاد على سبيل المثال إسهامات موضوعية إلى حلقات النقاش الرئيسية، والموائد المستديرة الرفيعة المستوى، خلال الاجتماع الرفيع المستوى عن متابعة مؤتمر الأمم المتحدة الثاني للبلدان النامية غير الساحلية الذي عقد في ليفينغستون، بزامبيا، في الفترة من ٢

إلى ٤ حزيران/يونيه ٢٠١٥. وكان الاجتماع منبراً لتبادل الخبرات، وعرض أفضل الممارسات، وتقديم مبادرات ملموسة على الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي. ونظم الأونكتاد أيضاً تظاهرة موازية بشأن القدرات الإنتاجية والسلع الأساسية وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وأتاحت مناقشات الأونكتاد أفكاراً بشأن قضايا مثل الفقر، والتخلف، وغياب التنوع الاقتصادي، وضعف القواعد التكنولوجية، الكيفية التي يمكن بها للبلدان النامية غير الساحلية أن تكسر حلقة انخفاض الاستثمار.

٣٩- وينفذ الأونكتاد حالياً مشروع بناء قدرات مجموعة مختارة من أقل البلدان نمواً لمساعدتها على تحسين وتنويع صادراتها من الأسماك، والنهوض بصادرات أقل البلدان نموا، مع التركيز بوجه خاص على تلبية المعايير الدولية ذات الصلة بالسلامة والجودة الغذائيتين. وقد بدأ تنفيذ هذا المشروع في أوغندا، وجزر القمر، وموزامبيق انطلاقاً من إجراء بحوث وتحليلات تهتم بسياسات التنمية وتنويع صادرات مصائد الأسماك. وتتضمن الدراسة، التي تتألف من دراسات حالات قطرية إفرادية، أحدث البيانات والمعلومات الإحصائية عما تتيحه أسواق مصائد الأسماك المحلية والإقليمية والعالمية من فرص، والتحديات الكامنة في استغلال هذه الفرص ذاتها. ووضع الأونكتاد، ضمن هذا المشروع، مسودة دليل بشأن تحسين معايير سلامة الأغذية والمعايير الصحية الوطنية من أجل مساعدة الجهات الوطنية صاحبة المصلحة في البلدان المستفيدة على تحسين معاييرها الوطنية والنهوض بمستوى امتثالها لمتطلبات وشروط الاقتصادات الرئيسية المستوردة للأسماك، والمعايير الصناعية الخاصة الأخرى التي تتصل بمصائد الأسماك.

٤٠- ويساعد الأونكتاد، بفضل مبادرتي الوقود الأحيائي والتجارة الأحيائية، على إذكاء الوعي في صفوف البلدان الأفريقية بأهمية التماس الفرص لتخفيف آثار تغير المناخ والتكيف معها، لا سيما في إطار برنامج الأمم المتحدة المتعلق بخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها في البلدان النامية ودور الحفاظ على الغابات وإدارتها المستدامة وتعزيز مخزونات الكربون في الغابات في البلدان النامية.

تقديم الدعم لعملية آلية التنمية النظيفة

٤١- لما كان الأونكتاد أحد الشركاء المنفذين لإطار نيروبي[٣]، فإنه دعم، من خلال مبادرة الوقود الأحيائي، تنظيم المنتدى الأفريقي السابع للكربون، المعقود في مراكش، بالمغرب، في نيسان/أبريل ٢٠١٥. ونظم الأونكتاد، ضمن أعمال المنتدى وبالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة، حلقة عمل بشأن انتهاز فرص خفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها في البلدان النامية ودور الحفاظ على الغابات وإدارتها المستدامة وتعزيز مخزونات الكربون في الغابات في البلدان النامية. وقد أتاحت هذه المناسبة منبراً لمساعدة البلدان النامية

(٣) أنشئ إطار نيروبي لتحسين مشاركة البلدان النامية – لا سيما في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى – في آلية التنمية النظيفة ضمن إطار بروتوكول كيوتو لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.

على استكشاف السبل الكفيلة بإدماج مخططات المبادرة المعززة، من قبيل إدماج مدفوعات المبادرة المعززة في سياساتها الوطنية المتعلقة بالغابات من أجل حماية أرصدة الغابات وخدمات النظم الإيكولوجية للأجيال المقبلة.

تعزيز الزراعة العضوية والصادرات الخضراء

٤٢- نوقشت الأهمية المتزايدة للزراعة العضوية في أفريقيا في المؤتمر الثالث للزراعة العضوية الذي عُقد في لاغوس، بنيجيريا في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥؛ وجمع المؤتمر أكثر من ٣٠٠ مشارك من جميع أنحاء أفريقيا ناقشوا موضوع "تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية من خلال البدائل الزراعية الإيكولوجية والعضوية". وشارك الأونكتاد في هذا المؤتمر إلى جانب المنظمات الدولية الأخرى، والمزارعين، والأكاديميين، وصانعي السياسات، وأصحاب المشاريع، وممثلي حركات الزراعة العضوية الأفريقية. وتبادل هؤلاء المشاركون الخبرات والدروس المستفادة والمعلومات عن آفاق التنمية. وناقش الأونكتاد أيضاً تطوير الروابط بين قطاعي الزراعة العضوية والسياحة في جمهورية تنزانيا المتحدة، والإمكانات التي تتيحها سلاسل القيمة الزراعية – الغذائية الإقليمية في مجال تعزيز التجارة بين البلدان الأفريقية.

٤٣- وتعاون الأونكتاد، ضمن استجابته لطلب حكومة إثيوبيا مساعدتها على تعزيز صادراتها في القطاعات الخضراء، مع الحكومة الإثيوبية في إعداد استراتيجية وطنية لصادراتها الخضراء. وعُقدت في هذا الصدد أول حلقة عمل وطنية للجهات صاحبة المصلحة بشأن استعراض الصادرات الخضراء الوطنية الإثيوبية في أديس أبابا في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥. وجمعت هذه المناسبة، التي اشترك في تنظيمها كل من الأونكتاد ووزارة التجارة الإثيوبية، نحو ٤٠ ممثلاً من الوزارات الوطنية، ووكالات تشجيع التجارة، والمؤسسات المالية، والرابطات القطاعية، والجامعات، ومراكز البحوث. وسمحت هذه المناسبة أيضاً بإعداد استعراض الصادرات الخضراء الوطنية، ومكنت أصحاب المصلحة الوطنيين من مناقشة واختيار مجموعة من القطاعات الخضراء ذات الأولوية.

جيم- تحسين قدرة الاقتصادات الأفريقية على المنافسة

٤٤- يدعم الأونكتاد جهود البلدان الأفريقية الرامية إلى تعزيز قدراتها التنافسية من خلال إنشاء أطر تنظيمية وقانونية جديدة، وإدخال تنقيحات على الأطر القائمة وتعزيزها أكثر، وتنظيم حلقات إذكاء الوعي، ووضع مجموعات أدوات تلائم احتياجات عملائها. ويساعد الأونكتاد بدعمه هذا البلدان الأفريقية على تعزيز كفاءة أجهزتها الحكومية وتحقيق توزيع أفضل للمهام بين الدولة والأسواق.

٤٥- ويتمثل مجال آخر يسهم فيه الأونكتاد في زيادة كفاءة عمل الأسواق والدول في أنشطته المتعلقة بقانون المنافسة ووضع السياسات في المنطقة.

٤٦- وما فتئ الأونكتاد يدعم حكومة زمبابوي لتحسين وتعزيز نظام قانونها المتعلق بالمنافسة، وذلك عن طريق مشروع تطوير التجارة والقطاع الخاص الذي يموله الاتحاد الأوروبي. ونظم الأونكتاد، بالتعاون مع لجنة المنافسة والتعريفات الجمركية في زمبابوي، حلقات دراسية لإذكاء الوعي بدور قوانين وسياسات المنافسة، في هراري وبولاوايو في ٥ حزيران/يونيه و٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، على التوالي. وساعد الأونكتاد أيضاً اللجنة على وضع نظام لتقديم الشكاوى على الإنترنت - بدأ العمل به منذ آذار/مارس ٢٠١٦ - لتيسير تقديم الشكاوى المتعلقة بالممارسات التجارية المخلة بالمنافسة في زمبابوي. ويُتوقع أن يزيد عدد الشكاوى المقدمة إلى اللجنة، وأن تكون على علم بشكل أفضل بهذه الممارسات في السوق، وأن تتخذ من ثم إجراءات أسرع للتعامل معها. ووضع الأونكتاد أيضاً مشروع إطار لسياسة المنافسة في زمبابوي ومجموعة أدوات لتقييم المنافسة. وتُقيِّم مجموعة الأدوات هذه حالة المنافسة في قطاعات مختارة، وتحدد السياسات الحكومية القائمة أو القوانين والأنظمة التي تحد من المنافسة. وطُبقت مجموعة الأدوات أيضاً على قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في زمبابوي. ونظم الأونكتاد، ضمن سعيه إلى إتاحة عملية صنع القرار المعزز، دورات تدريبية في كلية الحقوق التابعة لجامعة زمبابوي انصبت على قانون المنافسة وطرق إنفاذه، واستفاد منها القضاة في هذا البلد.

٤٧- ويقدم الأونكتاد إلى البلدان الأفريقية إرشادات عملية عن كيفية تسخير التجارة أداةً للتحول الاقتصادي، وتحسين هذه البلدان سياساتها التجارية بغية تعزيز قدراتها التنافسية في الأسواق الإقليمية والعالمية.

٤٨- وأبرم الأونكتاد، ومصرف التنمية الأفريقي، ومركز التجارة الدولية، والبنك الدولي شراكة تُدعى "مبادرة الشفافية في التجارة". وتهدف هذه الشراكة إلى تيسير جمع التدابير الجمركية وغير الجمركية وغيرها من البيانات التجارية، فضلاً عن مواءمة التدابير غير الجمركية، وتوفير الوصول الحر والمفتوح إلى هذه البيانات المجمعة.

٤٩- ويقدم الأونكتاد مساعدته التقنية المباشرة إلى البلدان الأفريقية بشأن التدابير غير الجمركية. ويعمل على دراسة هذه التدابير لتقييم وتحسين فرص التصدير المتاحة للبلدان النامية، وتعزيز اندماجها في سلاسل القيمة الإقليمية والعالمية. ويعمل الأونكتاد على جمع وتحليل البيانات المتعلقة بالتدابير غير الجمركية من الاتحاد الأوروبي، والولايات المتحدة، وغيرها من شركاء أفريقيا التجاريين. وتيسر هذه البيانات تقييم البلدان الأفريقية لفرصها في مجال الصادرات.

٥٠- ونظم الأونكتاد دورات تدريبية لفائدة الجماعات الاقتصادية الإقليمية الثلاثية بشأن التدابير غير الجمركية، حيث اعتمدت هذه الجماعات تصنيف التدابير غير الجمركية الذي اقترحه فريق الأونكتاد للدعم المتعدد الوكالات. ونُظمت هذه الدورات التدريبية في المنطقة الثلاثية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥؛ وجُمعت بيانات التدابير غير الجمركية فيما بعد بالنسبة لـ ١٢ بلداً

من البلدان الثلاثية بغية تعزيز شفافية التدابير غير الجمركية، وتمكين واضعي السياسات العامة من التصدي للعقبات التجارية.

٥١- ونُظمت في عام ٢٠١٥، في إطار نظام الأونكتاد الآلي لتجهيز البيانات الجمركية (نظام تجهيز البيانات)، العديد من الأنشطة التدريبية لبناء القدرات بشأن نظام البيانات استفادت منها الإدارات الجمركية الوطنية، الأمر الذي سمح بضمان استمرار النظام على المدى الطويل، ومكَّن ٢٩ بلداً أفريقياً من زيادة تحصيله إيرادات جمركية، والعمل بشدة على تقليص مدد وتكاليف تخليص البضائع.

٥٢- والعمل الذي يضطلع به برنامج نظام تجهيز البيانات لا يساعد فحسب على تحصيل إيرادات جمركية بنسبة تزيد على ٢٥ في المائة في أقل البلدان نمواً، بل يساعد أيضاً على تقليص مُدة وتكاليف تخليص البضائع، اعتماداً على الوضع الأولي (أي أن هذا النظام يتيح تقليص مدة التأخير من أسابيع إلى أيام أو ساعات). وقد استفاد تسعة وعشرون بلداً أفريقياً من الدعم الذي قدمه برنامج نظام تجهيز البيانات في عام ٢٠١٥. ونُظمت عدة دورات تدريبية أتاحت نقل الخبرات والمهارات المرتبطة بهذا النظام إلى الأفرقة الوطنية، الأمر الذي مكّن بدوره الإدارات الجمركية الوطنية من أن تكفل استدامته لمدة طويلة. وقد انطلق أول نظام لتجهيز البيانات لقياس الأداء في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ويعتبر قياس الأداء في إدارة الجمارك طريقة لزيادة الكفاءة والكشف عن الممارسات السيئة. ويتيح هذا النظام، بكل يسر، لإدارة الجمارك بيانات ورسومات ومعلومات مباشرة ودقيقة عن كافة عملياتها الجمركية. ونُظم عدد كبير من الدورات التدريبية على نظام تجهيز البيانات بشأن نقل الخبرات وبناء قدرات البلدان الأفريقية المستفيدة على الصعيدين الوطني والإقليمي لمعالجة المسائل المتعلقة بالجمارك وتكنولوجيا المعلومات.

٥٣- ويساعد برنامج الأونكتاد لتطوير المشاريع (Empretec) المشاريعَ الصغيرة والمتوسطة في أفريقيا على بناء قدراتها التنافسية في مجال الأعمال التجارية من خلال مجموعة من التدخلات المحددة الأهداف، بما في ذلك تعزيز الروابط التجارية بين المشاريع الصغيرة والمتوسطة، والشركات الكبرى.

٥٤- وواصل الأونكتاد خلال الفترة المشمولة بالتقرير تقديم مساعدته إلى مراكز إمبريتيك الأفريقية المنشأة، وعددها ١٤ مركزاً عن طريق تقديم خدماته الاستشارية، وتنظيم حلقات عمل وحلقات دراسية استناداً إلى إطار سياسات تنظيم المشاريع الموضوع حديثاً، وإتاحة التدريب لمنظمي المشاريع والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتقديم الدعم للشبكات والمبادرات الإقليمية. وبدأ الأونكتاد بالإضافة إلى ذلك تعاونه مع الحكومات والشركاء المنفذين بشأن إمبريتيك وسياسات تنظيم المشاريع في بلدين جديدين على البرنامج هما غامبيا والكاميرون. ونظم الكاميرون ست حلقات عمل إمبريتيك، وأتاح دورات تدريبية لحوالي ٢٠٠ منظم للمشاريع منذ إطلاق هذا البرنامج في كانون الثاني/يناير ٢٠١٥. وواصلت غامبيا توسيع نطاق هذا البرنامج

في جميع مناطق البلد. واستفاد ٨٠٠ منظم للأعمال الحرة من هذا البرنامج منذ انطلاقه في أيلول/ سبتمبر ٢٠١٤.

٥٥- وواصل الأونكتاد تحديد فرص الروابط التجارية في القطاعات المستهدفة الأربعة: البستنة والسياحة المستدامة في جمهورية تنزانيا المتحدة، والتشييد في زامبيا، والتعدين في موزامبيق. ودخلت شركات كبرى في شراكات ناجحة. وأتاحت أنشطة بناء الروابط، التي أجريت بالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى ضمن إطار مشترك، للأونكتاد تقديم مساعدتها لما عدده ١٥٢ مزارعين في جمهورية تنزانيا المتحدة، و١١٩ منظماً للمشاريع في زامبيا.

٥٦- ويساعد الأونكتاد الاقتصادات الأفريقية على تحسين قدراتها التنافسية ويزودها بالأدوات الضرورية للانخراط في عمليات إصلاح نظم حوكمتها، والرفع من كفاءاتها الاقتصادية. واستفاد عدد من الدول الأفريقية الأعضاء خلال الفترة المشمولة بالتقرير من دعم الأونكتاد لإصلاح مجالي المحاسبة والإبلاغ بواسطة أداة تطوير المحاسبة التي تساعد البلدان على تقييم بنيتها الأساسية للمحاسبة مقارنة بالمتطلبات الدولية للإبلاغ العالي الجودة المتعلقة بالشركات.

٥٧- وحضر عدد كبير من المشاركين الدورة الثانية والثلاثين للفريق العامل الحكومي الدولي المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ الذي عُقد في جنيف في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥ إذ بلغ عددهم ٤٥ مشاركاً أو خبيراً من ١٨ بلداً أفريقيا. وأكد الممثلون الأفارقة من جمهورية الكونغو الديمقراطية، والسودان، وكوت ديفوار الذين استخدموا أداة تطوير المحاسبة جدواها في تقييم الترتيبات التنظيمية والمؤسساتية والقدرات البشرية، ووضع خطط العمل، واقترحوا تعميم هذه الأداة على نطاق أوسع.

٥٨- وتساعد "اللوائح التنظيمية الإلكترونية" – الأداة الأخرى التي وضعها الأونكتاد ضمن برنامج تيسير الأعمال – البلدان على تبسيط وأتمتة تسجيل أعمالها التجارية وإجراءاتها الإدارية الأخرى، والقواعد المتعلقة بالاستثمار، وتنظيم المشاريع. ويساهم نظام اللوائح التنظيمية الإلكترونية المعمول به في ١٧ بلداً أفريقيا في زيادة الشفافية وينهض بالقدرات المؤسساتية، وييسر من ثم الأعمال التجارية، ويجعل البلدان الأفريقية أكثر استقطاباً للمستثمرين الأجانب.

٥٩- وساعد الأونكتاد، بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في عام ٢٠١٥، وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الكاميرونية على وضع نظام اللوائح التنظيمية الإلكترونية على الصعيد الإقليمي، وكفل بذلك تبسيط التدابير المنفذة في العاصمة واستفادة منظمي المشاريع منها في أماكن أخرى في البلد. وساعدت هاتان المنظمتان وكالة تشجيع الاستثمار في جمهورية تنزانيا المتحدة على وضع نظام للتسجيل الإلكتروني بغرض تقليص عدد الخطوات اللازمة لبدء مشروع تجاري في البلد من ٢١ خطوة إلى ٧ خطوات. وتستفيد الكاميرون، بدعم من الاتحاد الأوروبي والمساعدة التقنية للأونكتاد، من نفس التكنولوجيا والخطط لإتاحة نظام تسجيل إلكتروني لجميع أصحاب المشاريع. وبدأت بنن في عام ٢٠١٥ العمل بنظام التسجيل الإلكتروني، مستفيدة في ذلك من الجهود المبذولة بشأن اللوائح التنظيمية الإلكترونية التي مكنت

من توثيق الإجراءات وتبسيطها. ودُمجت في كينيا منصة اللوائح التنظيمية الإلكترونية ومنصة الدليل الإلكتروني في بوابة موحدة للاستثمار وبدأ العمل بهما في المؤتمر الوزاري العاشر لمنظمة التجارة العالمية. ويعمل الأونكتاد حالياً على توسيع بوابات الاستثمار في منطقة شرق أفريقيا.

٦٠- ويساعد الأونكتاد البلدان الأفريقية على إقامة بيئة مواتية للاستفادة من الفرص التي تتيحها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، واستخدامها لتعزيز القدرة التنافسية التجارية عن طريق التجارة الإلكترونية.

٦١- واستناداً إلى *"تقرير اقتصاد المعلومات لعام ٢٠١٥: تحرير إمكانات التجارة الإلكترونية في البلدان النامية"*، فقد تحسن كثيراً نطاق التجارة الإلكترونية الشاملة في أفريقيا. ومع ذلك، لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله. وتتيح التجارة الإلكترونية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة فرصاً للرفع من إنتاجيتها، واستقطاب عملاء جدد في الداخل والخارج على السواء. ويقدم التقرير مجموعة من التوصيات في مجال السياسة العامة تهم الحكومات والجهات الأخرى صاحبة المصلحة في أفريقيا.

٦٢- ووضع الأونكتاد مؤشراً للتجارة الإلكترونية بين المؤسسة التجارية والمستهلك لتمكين البلدان من وضع معيار مرجعي لتقييم مدى استعدادها للانخراط في قطاع التجارة الإلكترونية. ويساعد هذا المؤشر التجارة الإلكترونية على تحديد نقاط القوة والضعف النسبية الكامنة في مختلف عناصر التجارة الإلكترونية. ويُظهر المؤشر على الصعيد الإقليمي أن تطور التجارة الإلكترونية في الاقتصادات الأفريقية يواجه صعوبات لأن مستويات تغلغل شبكة الإنترنت أقل من المعدل المطلوب، ولأن معدل الأسر التي تستلم بريدها في المنزل منخفض نسبياً. وتأتي مصر، وموريشيوس، والمغرب، وجنوب أفريقيا، وتونس في مقدمة الاقتصادات الأفريقية المهيأة للتجارة الإلكترونية.

٦٣- واضطلع الأونكتاد في الفترة ٢٠١٣-٢٠١٥، إلى جانب الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، بسلسلة من أنشطة بناء القدرات، منها عملية ترجمة الأطر القانونية الإقليمية للتجارة الإلكترونية على الصعيد المحلي. ونظم الأونكتاد أيضاً أنشطة بناء القدرات بشأن المسائل القانونية المرتبطة بالتجارة الإلكترونية، بما في ذلك دورتان تدريبيتان بشأن الجوانب القانونية للتجارة الإلكترونية استناداً إلى منهجية "التدريب من أجل التجارة" استفاد منها ٣١٥ ممثلاً من المجتمعات المحلية، وثلاث حلقات عمل استفاد منها ٦٥ مسؤولاً من الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية. ويتيح *"تقرير استعراض تنسيق تشريعات التجارة الإلكترونية في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا"*، الذي صدر في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، تقييماً لحالة تشريعات التجارة الإلكترونية في المنطقة، ويحدد التحديات التي تواجه الدول الأعضاء، ويقدم توصيات محددة من أجل تعزيز مواءمتها داخل المنطقة.

دال- توظيف التعددية لخدمة البلدان الأفريقية

٦٤- يساعد الأونكتاد مسؤولي التجارة الأفريقية مباشرة على وضع وتنفيذ أطر السياسات التجارية التي تمكنهم من إدماج اقتصادات بلدانهم في النظم العالمية المتعددة الأطراف للتجارة والاستثمار، والاستفادة منها.

٦٥- وقدم الأونكتاد أيضاً مساعدته لإعداد أطر السياسات التجارية في أنغولا، وبوتسوانا، وتونس، والجزائر، وناميبيا. وتركز هذه الاستعراضات على تحديد القطاعات الرئيسية التي يمكن تنويعها لأنها تنطوي على قيمة اقتصادية أعلى، وعلى وضع السياسات التجارية المناسبة لدعم الأولويات الإنمائية، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة، ووضع إطار السياسة التجارية لضمان تنفيذ فعال ومتسق لاستراتيجيات التنمية. وقدم الأونكتاد مثلاً دعمه إلى حكومة أنغولا لاستكمال إطار سياستها التجارية، الذي يهدف إلى تيسير عملية تنويع منتجات صادرات البلد وتحويلها عن البترول - السلعة الأساسية الوحيدة لهذا البلد. ويجري حالياً إصدار إطار السياسة التجارية.

٦٦- وأعد الأونكتاد، استجابة لطلب من حكومة بوتسوانا، إطار السياسة التجارية لهذا البلد، وأكمله في نهاية عام ٢٠١٥، وأُقر هذا الاطار في حلقة عمل وطنية عُقدت في بوتسوانا في شباط/فبراير ٢٠١٦. وتعتمد بوتسوانا اعتماداً كبيراً على صادرات الماس، ومن ثم فإن نتائج هذه الدراسة ستساعد الحكومة على تحديد الخيارات السياساتية التي من شأنها أن تساعدها على تنويع صادراتها. وتلقى الأونكتاد خلال الفترة المشمولة بالتقرير عدة طلبات من بوتسوانا، وتونس، وغانا، وموريشيوس، وناميبيا، لمساعدتها على وضع أطرها واستعراض سياساتها في مجال الخدمات.

٦٧- وقدم الأونكتاد مساعدة مباشرة إلى بعض البلدان الأفريقية مثل سيشيل وليبريا لتمكينها من الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية وإلى بلدان أخرى لكي تصبح أعضاء أكثر فعالية، في عام ٢٠١٥، من خلال الصندوق الاستئماني لأغراض الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، الذي هو برنامج شامل يرمي إلى إرشاد البلدان في مرحلة الانضمام وما بعد الانضمام.

٦٨- ولا يزال عدد قليل من البلدان الأفريقية خارج منظمة التجارة العالمية، وهي حالياً في مراحل مختلفة من الانضمام: إثيوبيا، والجزائر، وسان تومي وبرينسيبي، والسودان، وكابو فيردي. وتستفيد جميع هذه البلدان الخمسة من هذا الصندوق، إضافة إلى سيشيل وليبريا، إذ أكملت انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية في عام ٢٠١٥. ويهدف الدعم الاستشاري إلى مساعدة البلدان المنضمة على التكيف مع أنظمة سياساتها التجارية، بما يتماشى واتفاقات منظمة التجارة العالمية، ومع مراعاة الأهداف والاستراتيجيات الإنمائية، وإذكاء وعي فريق مفاوضي البلد والجهات صاحبة المصلحة بالمسائل المتعددة الجوانب في عملية الانضمام، وتعزيز معارفها لقواعد وتخصصات منظمة التجارة العالمية، وبناء سياستها التجارية، وقدراتها التفاوضية للمشاركة بفعالية

في مفاوضات الانضمام. وقدم الأونكتاد خدمات استشارية كبيرة إلى حكومة ليبريا ومساعدة بعد الانضمام إلى حكومة سيشيل.

٦٩- ويضطلع الأونكتاد بدور رئيسي في دعم البلدان الأفريقية لتحقيق تقدم في المفاوضات بشأن منطقة التجارة الحرة القارية، ومنطقة التجارة الحرة الثلاثية. وعمل الأونكتاد مثلاً على تنفيذ مجموعة من الأنشطة خلال الفترة المشمولة بالتقرير لدعم تشكيل منطقة التجارة الحرة القارية تعزيزاً للتجارة بين البلدان الأفريقية. وساهم الأونكتاد أيضاً في مناقشات الخبراء بشأن الترتيبات المؤسسية الداعمة لنطاق وأهداف ومبادئ منطقة التجارة الحرة القارية التي عُقدت في الدورة المخصصة للاتحاد الأفريقي في أديس أبابا في أيار/مايو ٢٠١٥. ونظم الأونكتاد، وحكومة كينيا، ومفوضية الاتحاد الأفريقي، وأمانة الكومنولث تظاهرة تحت شعار "منطقة التجارة الحرة القارية: طريقة إنجاحها في أفريقيا" في نيروبي في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥. ودعا حوالي ٩٠ مشاركاً، من بينهم عدة وزراء أفارقة، وممثلين من القطاع الخاص، والأوساط الأكاديمية، ومنظمات المجتمع المدني، والمنظمات الحكومية الدولية، إلى التعجيل باختتام المفاوضات بشأن منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية ومتابعة تنفيذها، لأن ذلك ضروري للاستفادة من اندماج أفريقيا في الاقتصاد العالمي.

٧٠- وأعد الأونكتاد عدة دراسات تقنية بشأن تعزيز التجارة بين البلدان الأفريقية من خلال التكامل الإقليمي، والوصول إلى الأسواق غير الزراعية، والخدمات، والزراعة، وسياسة المنافسة. واقترن مثلاً إصدار تقرير السياسة العامة المعنون "بناء منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية: بعض الاقتراحات بشأن سبل المضي قدماً" بموجز السياسة العامة رقم ٤٤ "منطقة التجارة الحرة القارية: طريقة إنجاحها في أفريقيا" في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥. ويجري تعميم الدراسة بين البلدان الأفريقية بغرض تزويدها بتخطيط للسياسات التجارية الهامة في تشييد منطقة التجارة الحرة القارية.

٧١- والأونكتاد وكالة شريكة نشطة في الإطار المتكامل المعزز - البرنامج المتعدد المانحين الذي يشجع أقل البلدان نمواً على أن تصبح جهات أكثر فعالية ونشاطاً في النظام التجاري العالمي، ويعمل على مساعدتها على التصدي للعوائق المتصلة بجانب الطلب. واختارت البلدان الأفريقية الأقل نمواً الأونكتاد وكالة رائدة في تحديث دراساتها التشخيصية للتكامل التجاري وتنفيذ مصفوفات العمل. ويساعد الأونكتاد بهذه الطريقة هذه البلدان مباشرة على تحسين استغلال الفرص التجارية الناشئة عن النظام التجاري المتعدد الأطراف.

٧٢- وبدأ الأونكتاد في عام ٢٠١٥ واستكمل عملية تحديث الدراسات التشخيصية للتكامل التجاري لكل من إثيوبيا، وجيبوتي، ومالي، والنيجر. وأتاحت هذه الدراسات آخر المستجدات عن العقبات التي تعوق إدماج هذه البلدان في النظام التجاري المتعدد الأطراف، وقدمت توصيات بشأن المساعدة التقنية وإجراءات السياسات العامة من أجل مساعدتها على التغلب على هذه القيود. ووضع الأونكتاد الصيغة النهائية للدراسة التشخيصية للتكامل

التجاري للنيجر، وعُقدت بنجاح حلقة عمل لاعتمادها في نيامي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥.

٧٣- وجرى تحديث الدراسة التشخيصية للتكامل التجاري لإثيوبيا واعتُمدت في حلقة عمل عُقدت في أديس أبابا في شباط/فبراير ٢٠١٦. وافتتح حلقة العمل هذه وزير التجارة الإثيوبي والأمين العام للأونكتاد. ويرمي هذا التحديث إلى الإسهام في خطة النمو والتحول الثانية (٢٠١٦-٢٠٢٠).

٧٤- والدراسات التشخيصية للتكامل التجاري وسياسات البلد هما أساس جميع مشاريع التعاون التقني التي نُفذت لاحقاً ضمن الإطار المتكامل المعزز. ويساعد الأونكتاد، من خلال مشاريع الإطار من المستوى ٢، على تنفيذ المشاريع ذات الأولوية المحددة في مصفوفة إجراءات الدراسات.

٧٥- ويساعد الأونكتاد حكومة بنن، في إطار مشروع المستوى ٢ "تعزيز القدرات الإنتاجية والتجارية في بنن"، على وضع سياستها الوطنية لتنمية التجارة، التي تهدف بدورها إلى تكثيف الإجراءات الرامية إلى إلغاء القيود المفروضة على التجارة في بنن، على النحو المحدد في تحديث الدراسة التشخيصية للتكامل التجاري. وعُقدت حلقة عمل في ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ لمناقشة استنتاجات الدراسة التشخيصية للتكامل التجاري لبنن بغية دمجها في سياستها الوطنية لتنمية التجارة، والتحديات التي قد تعترض وضعها.

٧٦- وقام الأونكتاد أيضاً بصياغة مشروع تعميم لغامبيا معنون "الإطار المتكامل المعزز: تعميم مصفوفة إجراءات الدراسة التشخيصية للتكامل التجاري وبناء السياسة الصناعية لغامبيا". ويهدف المشروع إلى تحديث السياسة الصناعية لهذا البلد، استناداً إلى التحليل الوارد في تحديث الدراسة التشخيصية للتكامل التجاري في غامبيا (٢٠١٣) وإلى وضع استراتيجية وطنية لقطاع التجارة، ووثيقة السياسة العامة لقطاع الصناعة. ويساعد الأونكتاد، بناء على طلب من حكومة بوركينا فاسو، هذا البلد على وضع خطة متوسطة الأجل لضمان تنفيذ التوصية المدرجة في تحديث الدراسة التشخيصية للتكامل التجاري، الذي أُجري في عام ٢٠١٤، تنفيذاً فعالاً.

٧٧- ويعمل الأونكتاد، بالشراكة مع مؤسسات أخرى، على تنفيذ أنشطة مساعدته التقنية الرامية إلى بناء قدرات وزارات التجارة والتخطيط لتنفيذ استراتيجيات التجارة من أجل الحد من الفقر.

٧٨- ونظم الأونكتاد حلقة عمل إقليمية بشأن تعميم التجارة في استراتيجيات التنمية الوطنية في أفريقيا ضمن مشروع يهدف إلى تعزيز قدرات وزارات التجارة والتخطيط في بلدان مختارة من أقل البلدان نمواً وتمكينها من وضع وتنفيذ استراتيجيات تجارية تفضي إلى الحد من الفقر فيها. وجمعت حلقة العمل التي عُقدت في ماسيرو في نيسان/أبريل ٢٠١٥ أكثر

من٦٠ مشاركاً من ١٣ بلداً من أقل البلدان نمواً في المنطقة، بمن فيهم كبار المسؤولين من وزارات التجارة والتخطيط، والجهات صاحبة المصلحة من المجتمع المدني، والقطاع الخاص. وكانت النتيجة الرئيسية لحلقة العمل هذه أنها حددت الإجراءات السياساتية اللازمة لجعل التجارة أكثر شمولاً. وساهم كل من إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وأمانة الإطار المتكامل المعزز، في اجتماع المائدة المستديرة بشأن هذه السياسات خلال حلقة العمل.

٧٩- ونظمت حلقة عمل تدريبية وطنية بشأن تعميم التجارة ووضع سياسات فعالة للحد من الفقر في أديس أبابا، بإثيوبيا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥. وأقرت حلقة العمل التدريبية هذه عملية وضع السياسات التجارية في إثيوبيا، إذ سعت حلقة العمل إلى تعزيز معارف البلدان، على المستوى القطري، حول آثار السياسات القطاعية والتجارية والمسائل ذات الصلة، مثل التحول الهيكلي والتنمية الوطنية. وشارك في حلقة العمل هذه حوالي ٣٥ مسؤولاً حكومياً وجهات من الجهات صاحبة المصلحة من القطاع الخاص والمجتمع المدني. وشكلت الدراسة الوطنية التي وضعت في إطار المشروع إحدى المدخلات الأساسية في تحديث الدراسة التشخيصية للتكامل التجاري في إثيوبيا، التي نسقها الأونكتاد، والاستراتيجية التجارية الجديدة لهذا البلد التي يجري إعدادها في إطار خطة النمو والتحول الثانية.

٨٠- ويساهم الأونكتاد بنشاط أيضاً في بحوث علاقات التجارة بالحد من الفقر في أفريقيا، حيث نشرت نتائج هذه البحوث في سلسلة سياسات التجارة والفقر. ويمكن الاطلاع على بعض الأمثلة الحديثة في *"إدماج التجارة في استراتيجيات وخطط التنمية الوطنية: تجربة أقل البلدان نمواً في أفريقيا وإدماج التجارة في أفريقيا: الدروس المستفادة من آسيا والطريق إلى الأمام"* .

هاء- تمكين الأفارقة والاستثمار في مستقبلهم

٨١- يساهم الأونكتاد في تمكين المرأة الأفريقية من خلال إبراز تشعبات السياسات الجنسانية الأفريقية، وتوضيح القيود الاجتماعية والهيكلية والثقافية التي تنشئ أو تديم عدم المساواة بين الجنسين في القطاعات التي تحرِّكها أو من الممكن أن تحركها التجارة.

وضع وتنظيم البرامج التدريبية وحلقات العمل بشأن التجارة ونوع الجنس

٨٢- وضع الأونكتاد مجموعة مواد تدريبية بشأن التجارة والمساواة بين الجنسين تهدف إلى إتاحة أحدث موارد التعلم بشأن التجارة والمسائل الجنسانية إلى جميع الجهات صاحبة المصلحة المنخرطة في أنشطة البحوث، ووضع السياسات، والدعوة في هذا المجال. وتتضمن هذه المجموعة دليلاً من مجلدين، ودورة تدريبية إلكترونية. وترمي هذه الدورة إلى تزويد الأكاديميين والمسؤولين الحكوميين والمجتمع المدني في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية بالأدوات

اللازمة لتحليل العلاقة المتبادلة بين التجارة ونوع الجنس، ومن ثم إعداد توصيات سياساتية تراعي المنظور الجنساني. ووُضعت الصيغة الأولى لهذه الدورة على شبكة الإنترنت في عام ٢٠١٥. وانتهت الصيغة الثانية للدورة في شباط/فبراير ٢٠١٦. واختير المشاركون من ١٩ بلداً أفريقياً لحضور هذه الدورة. ويطلق الأونكتاد في عام ٢٠١٦، بناء على طلب من أمانة السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، مشروعاً لتكييف هذه الدورة مع سياقات إقليمية محددة، ومع ظروفها الخاصة، وإتاحتها لمسؤولي الأمانة ومختلف الجهات صاحبة المصلحة.

٨٣- وعلاوة على ذلك، شارك ٢٥ باحثاً من ١٦ بلداً في أفريقيا جنوب الصحراء في حلقة عمل إقليمية بشأن التجارة والتحليل الجنساني عقدها الأونكتاد في جامعة الشمال الغربي، بجنوب أفريقيا في حزيران/يونيه ٢٠١٥. وركزت حلقة العمل، بالاستناد إلى الدورة الإلكترونية بشأن التجارة والمساواة بين الجنسين، على استخدام المناهج الكمية في التجارة والبحوث الجنسانية. وكانت حلقة العمل هذه ترمي إلى تزويد المشاركين بالمعارف المطلوبة للاضطلاع بتقييمات جنسانية للسياسة التجارية.

إجراء البحوث وتقديم المساعدة التقنية بشأن التجارة ونوع الجنس

٨٤- ويبدأ الأونكتاد قريباً، في إطار حساب التنمية، أنشطة مشروع مدته أربع سنوات بشأن التجارة غير الرسمية عبر الحدود لتمكين المرأة والتنمية الاقتصادية والتكامل الإقليمي في جمهورية تنزانيا المتحدة، وزامبيا، وملاوي. وسيعالج العمل التحليلي للمشروع مسائل مثل كيفية التصدي للتعقيد والتعتيم اللذين تتسم بهما الحواجز التجارية بالنسبة للتجارة غير الرسمية عبر الحدود في سياق الترتيبات التجارية المتعددة والمتداخلة، وكيفية استيعاب خصوصيات التجارة غير الرسمية عبر الحدود، لا سيما تلك التي تنشط فيها المرأة، عند تصميم وتنفيذ الخدمات المناسبة المتصلة بجانب الطلب التي تدعم تدفقات التجارة عبر الحدود. ومن شأن فهم أفضل لهذه المسائل أن يمكن صانعي القرارات من اتخاذ إجراءات مستنيرة ومحددة الأهداف.

٨٥- ويواصل الأونكتاد تمكين الباحثين والأكاديميين الأفارقة من تحسين مستوى تعليمهم وتعلمهم وبحوثهم. فمثلاً، انضمت في الفترة بين أيار/مايو وكانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ سبع جامعات[٤] إلى المعهد الافتراضي للأونكتاد، الأمر الذي جعل أفريقيا المنطقة التي لها أعلى تمثيل قطري في المعهد. وحظيت خدمات المعهد لأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى برعاية حكومة فنلندا وصندوق الأمم المتحدة لجمهورية تنزانيا المتحدة. وقدم المعهد، ضمن دعمه المقدم لتعليم قضايا التجارة والتنمية في الجامعات الأفريقية، مشورته إلى جامعة بوروندي بشأن وضع برنامج ماستر جديد في الاقتصاد والتنمية الدولية. وأتاح الأونكتاد أيضاً دورات تدريبية إلى أساتذة أكاديميين من إثيوبيا، ووزمبابوي، والكاميرون، وكينيا، ونيجيريا، كيَّفوا ضمن سياقاتهم القطرية

(٤) نُظمت دورة في بوركينا فاسو، ودورتان في الكاميرون، ودورة في تشاد، ودورتان في السنغال، ودورة في تونس.

مواد المعهد التعليمية بشأن التجارة ونوع الجنس، وتحليل السياسات التجارية، والاتفاقات التجارية الإقليمية، فضلاً عن إنتاج وتجارة السلع الأساسية.

٨٦- وأتاح المعهد ثلاث دورات تدريبية على شبكة الإنترنت بشأن التدابير غير الجمركية، والتجارة ونوع الجنس، والتجارة، والفقر، في الفترة بين أيار/مايو ٢٠١٥ وشباط/فبراير ٢٠١٦ استكملها ٢٠ و٣٨ و٣٠ مشاركاً من أفريقيا، على التوالي. ونظم الأونكتاد حلقة عمل إقليمية للتطوير المهني بشأن التجارة والتحليل الجنساني، وست حلقات عمل وطنية بشأن المواضيع التالية: سياسات تعزيز تعبئة الموارد المحلية (غامبيا)، والتحليل الاقتصادي والتدابير غير الجمركية (جمهورية تنزانيا المتحدة)، وتطبيق التحليل الاقتصادي القياسي للمسائل المتصلة بالسلع الأساسية (تشاد وتوغو)، والتحول الهيكلي، والسياسة الصناعية (جمهورية تنزانيا المتحدة)، وتوظيف التحويلات المالية والشتات من أجل التنمية (السنغال). واستفاد ما مجموعه ٢٢٧ أكاديمياً أفريقياً من حلقات العمل هذه.

واو- تقييم الأثر العام

٨٧- تساهم أنشطة الأونكتاد، استناداً إلى ركائز عمله الثلاثة - البحث والتحليل، وبناء توافق الآراء، والمساعدة التقنية مساهمة مباشرة في التنمية الأفريقية في خمسة مجالات رئيسية هي:

(أ) دعم التحول الاقتصادي في الاقتصادات الأفريقية؛

(ب) بناء قدرتها على التأقلم مع نقاط ضعفها؛

(ج) تحسين قدراتها التنافسية؛

(د) تعزيز قدراتها على الاستفادة من النظام المتعدد الأطراف؛

(هـ) تمكين الأفارقة والاستثمار في مستقبلهم.

٨٨- ويقدم الأونكتاد، فيما يتعلق بالبحث والتحليل، توصيات بشأن السياسات الاستراتيجية القائمة على الأدلة إلى البلدان الأفريقية في جميع مجالات العمل الرئيسية الخمسة. وتتخذ بحوثه ومنتجاته شكل تقارير رئيسية، لا سيما *"تقرير التنمية الاقتصادية في أفريقيا عام ٢٠١٥"* ، واستعراضات السياسات والصادرات على الصعيد القطري، مثل استعراض سياسة الاستثمار في مدغشقر، *وإطار السياسة التجارية في أنغولا* . ومن الأمثلة الأخرى على ذلك الاستعراضان الجاريان لسياسات مصر في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والصادرات الوطنية الخضراء لإثيوبيا. وتتضمن المواد البحثية الأخرى تقارير عن طائفة واسعة من القضايا ذات الصلة بالتنمية الأفريقية مثل منطقة التجارة الحرة القارية، والقيمة المضافة من السلع الأساسية مثل الكاكاو، وعلاقة التجارة بالفقر.

٨٩- وترمي أنشطة الأونكتاد، التي تستند إلى توافق الآراء، إلى إذكاء الوعي بطائفة من القضايا ذات الصلة بالبلدان الأفريقية، وتساهم في عملية تبادل الدروس المستفادة، وأفضل

الممارسات بين الدول الأعضاء الأفريقية، وبينها وبين المناطق الأخرى. وتضمنت أبرز هذه التظاهرات المؤتمر والمعرض السابع عشر لتجارة وتمويل النفط والغاز والمعادن في أفريقيا، فضلاً عن تظاهرات موازية نظمها الأونكتاد في مؤتمرات دولية رئيسية، مثل المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، والمؤتمر الوزاري العاشر لمنظمة التجارة العالمية، والاجتماع الرفيع المستوى بشأن متابعة مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بالبلدان النامية غير الساحلية.

٩٠- ولا يزال مشروعان رئيسيان للمساعدة التقنية، هما نظام تجهيز البيانات وبرنامج نظام إدارة الديون والتحليل المالي، يؤثران على قدرة المنطقة على تعبئة إيراداتها الجمركية، وتحسين كفاءة جماركها، وإدارة قدرتها على تحمل عبء ديونها.